● أخبار قصيرة

تطوير التعاون ضمن اتحاد المقاصة الآسيوي



أكد مسؤول العلاقات الدولية في البنك المركزي، جهوزية هذا البنك لتقديم الدعم والمساعدة المستمرة لأنشطة اتحاد المقاصة الآسيوي بهدف تطوير العلاقات النقدية والمالية والتكنولوجية، وقال ابوالفضل كودهئي في اجتماع اللجنة الفنية الدائمة للاجتماع الـ٥٤ لاتحاد المقاصة الآسيوي في كاتماندو، عاصمة النيبال: إن البنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية شارك بشكل فعال ومؤثر في هذا الشأن من خلال تقديم مقترحات عملية ومدروسة، معتبراً ان قدرة الاتحاد مناسبة لتطوير التعاونات النقدية والمالية والتكنولوجية من خلال مشاركة البنوك المركزية للدول الأعضاء، مضيفاً: إن موضوعات مثل توسيع استخدام العملات الوطنية في العلاقات متعددة الأطراف، وتطوير أنظمة المراسلة، والبنى التحتية للتسوية ونظام المدفوعات، وإمكانية استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية، وتعزيز أطر إدارة المخاطر، وبناء القدرات من خلال عقد ورش عمل متخصصة وفنية، تُعدّ من أهم الأمور التي يمكن أن تكون مؤثرة في تسهيل عمليات الدفع والتسوية في العلاقات المالية والتجارية وتعزيز التعاونات النقدية والمصرفية للاتحاد.

بورصة طهران تسجل ارتفاعاً بنحو ٦٤ ألف نقطة



ارتفع المؤشر العام لبورصة طهران، في ختام تعاملات، أمس الأحد، بنحو ٦٤ ألف نقطة، ليصل إلى مستوى ٨ ملايين و٣٢٧ ألف نقطة، فيما سجل مؤشر الأسهم المتساوية الأوزان ارتفاعا قدره ٤٢ ألف نقطة، متجاوزا مستوى مليونين و ٤٨٠ ألف نقطة. وصعدت القيمة السوقية الإجمالية إلى ٢٤/١ ألف تريليون تومان، فيما بلغت قيمة التداولات خلال تعاملات أمس ٣٣٠ تريليون تومان، منها ٤١/٥ تريليون تومان قيمة التداولات الصغيرة. وسجلت ٨٦ سوقاً أداء إيجابياً، واختتمت تعاملات سوق الأسهم بطلبات شراء بلغت قيمتها ٨/٤ تريليون تومان. كما ارتفع مؤشر البورصة الموازية بمقدار ١٢١٢ نقطة، ليبلغ مستوى ٧٣ ألفاً و١٧٥ نقطة. وبلغت قيمة التداولات في البورصة الموازية ٢٩١/٧ تريليون تومان، منها ٩/٥ تريليون تومان لصفقات الأسهم، و٢٦٧ تريليون تومان لعمليات السوق المفتوحة.

عودة تدريجية لقدرات إنتاج الغاز في إيران

أعلنت الشركة الوطنية للغاز، أن إنتاج البلاد من الغاز بلغ ٧٠٧/٤ ملايين متر مكعب في اليوم الأخير من شهر نوفمبر الجاري، مسجلاً زيادة تجاوزت ١١ مليون متر مكعب مقارنة باليوم السابق.

وعلى إثر الهجمات العدوانية الأمريكية-الصهيونية التي استهدفت منشآت بارس الجنوبي وعسلوية خلال العدوان التي استمرت ٤٠ يوماً، فقدت البلاد ٢٣٠ مليون متر مكعب من طاقتها الإنتاجية للغاز.

وخلال الأشهر الماضية، وبفضل الجهود المتواصلة على مدار الساعة التي بذلها مهندسو وموظفو شركات النفط، استُعيد أكثر من ١٣٠ مليون متر مكعب من الطاقة الإنتاجية للغاز وأُعيد ضخها في الشبكة.

تدابير حكومية لاحتواء تكاليف الإنتاج وتأمين احتياجات السوق؛

وزير الزراعة: وفرة السلع الأساسية ونمو القطاع الزراعي رغم الظروف الصعبة



القطاع الزراعي سجل نمواً بنسبة ٢/٣٪ في القيمة المضافة، فضلاً عن توفير نحو ٧٠ ألف فرصة عمل جديدة وتصدير منتجات زراعية بقيمة تقارب ٣ مليارات دولار

منذ اندلاع العدوان جرى طمأنة المواطنين إلى عدم القلق بشأن توفير السلع الزراعية والمواد الغذائية والتأكيد أن تلبية احتياجاتهم ستستمر في جميع الظروف

كميات صيد الأسماك من المياه البعيدة والمحيطات المفتوحة ارتفعت بنحو ٣٥٪، الأمر الذي أسهم في تقليص اعتماد مصانع التصنيع والمعالجة إلى حد كبير على الواردات

الوفاق/ أعلن وزير الجهاد الزراعي، أن القطاع الزراعي تمكن من الصمود في مواجهة القيود والظروف الاقتصادية والحربية الصعبة، مسجلاً نمواً بنسبة ٢/٣٪ في القيمة المضافة خلال العام الماضي والربع الأول من العام الجاري، فضلاً عن توفير نحو ٧٠ ألف فرصة عمل جديدة وتصدير منتجات زراعية بقيمة تقارب ٣ مليارات دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري.

وأوضح غلامرضا نوري قزلجه، في مقابلة تلفزيونية مساء السبت، لدى استعراضه أداء القطاع الزراعي خلال العام الماضي والأشهر الأخيرة: أن تنوع الإمكانات الاقتصادية، واتساع نطاق العلاقات مع الدول المجاورة، والروابط العميقة بين الشعوب، كانت من العوامل المؤثرة في استمرار الأنشطة الاقتصادية للبلاد، مشيراً إلى أن التطورات الأخيرة انعكست على تكاليف الصادرات والواردات والأسعار النهائية للسلع بالنسبة إلى التجار، إلا أن الأهداف التي سعى إليها أعداء إيران لإضعاف البلاد لم تتحقق، مضيفاً: ان تضافر جهود المواطنين كان له دور حاسم أيضاً في قطاع الزراعة والأمن الغذائي، موضحاً: أنه منذ اندلاع حرب الأيام الاثني عشر، جرى طمأنة المواطنين إلى عدم القلق بشأن توفير السلع الزراعية والمواد الغذائية، والتأكيد أن تلبية احتياجاتهم ستستمر في جميع الظروف.

ارتفاع إنتاج ومصايد الثروة السمكية بنسبة ٣٥٪

وأشار وزير الجهاد الزراعي إلى أداء مختلف قطاعات الزراعة في ظل ظروف الحرب المفروضة والحصار الاقتصادي، وقال: أن هذه الظروف دفعت إلى إيلاء اهتمام أكبر من السابق بالإمكانات المحلية والقدرات الإنتاجية للمنتجين في البلاد، ما أسفر عن تسجيل زيادة في الإنتاج في بعض القطاعات، مضيفاً: أنه في قطاع الثروة السمكية، ورغم استمرار حالة انعدام الأمن في الخليج الفارسي ومضيق هرمز، ارتفعت كميات صيد الأسماك من المياه البعيدة والمحيطات المفتوحة بنحو ٣٥٪، الأمر الذي أسهم في تقليص اعتماد مصانع التصنيع والمعالجة إلى حد كبير على واردات أسماك التونة، معلناً تسجيل نمو بنسبة ٣٥٪ في إنتاج وتربية الروبيان، مؤكداً أن هذه الإنجازات تعكس الطاقات الإنتاجية للبلاد وقدرة العاملين في هذا القطاع على مواصلة أنشطتهم في ظل الظروف الصعبة.

تحول إيران من مستورد إلى مصدر للحوم الدواجن

وأشار نوري قزلجه إلى أداء صناعة الدواجن خلال الأشهر الأخيرة، موضحاً: أن المنتجين في هذا القطاع واصلوا أنشطتهم رغم المخاطر المرتفعة والتهديدات التي طالت البنية التحتية لقطاع الطاقة، وتمكنت البلاد من تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج لحوم الدواجن، والتحول من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة لهذا المنتج، مضيفاً: أن إيران استوردت ٢٤٢ طناً من لحوم الدواجن في بداية العام الجاري، لكنها تمكنت لاحقاً من تصدير نحو ١٠ آلاف طن من هذا المنتج إلى دول أخرى.

صادرات زراعية بقيمة ٣ مليارات دولار

وأشار وزير الجهاد الزراعي إلى أداء القطاع التجاري الزراعي خلال العام الجاري، قائلاً: وفقاً للإحصاءات المعلنة، جرى خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري تصدير نحو ٣/٥ ملايين طن من المنتجات الزراعية، بقيمة تقارب ٣ مليارات دولار، مؤكداً أن هذا الحجم من الصادرات، في ظل ظروف الحرب والعقوبات والقيود الاقتصادية، يعكس الإمكانات الإنتاجية الكبيرة والقدرات التصديرية التي يتمتع بها القطاع الزراعي في إيران.

وفرة مخزونات السلع الأساسية ومدخلات الإنتاج الحيواني

وأشار نوري قزلجه إلى التدابير المتخذة لضمان توفير السلع الأساسية ومدخلات الإنتاج الحيواني، قائلاً: إن المخزونات من هذه السلع ارتفعت حتى مقارنة بالسنوات الماضية والظروف الاعتيادية التي سادت في أوقات السلم، كما أسهم تنفيذ الخطط الموضوعة مسبقا في تعزيز مستويات المخزون الاستراتيجي للبلاد، مؤكداً أن تأمين السلع الأساسية في البلاد مضمون من خلال الإنتاج المحلي والاستيراد، موضحاً: أن احتياجات البلاد من هذه السلع مؤمنة بكميات كافية، بل تفوق حجم الطلب، سواء من الإنتاج المحلي أو عبر الواردات، وبالتالي فإن نقص المعروض لن يكون عاملاً في حدوث التضخم في أسواق المواد الغذائية، مشدداً على ضرورة التمييز بين أوجه القصور الداخلية والتكاليف الإضافية المفروضة نتيجة الظروف الدولية، معربا عن أمله في أن تسهم التدابير الجاري اتخاذها في خفض هذه التكاليف بأسرع وقت ممكن، بما يحد من انعكاساتها على موائد المواطنين وتكاليف الإنتاج وتأمين السلع الأساسية.

دعم الصناعات الوطنية وتقليص الاعتماد على الواردات؛

إيران تعزز التصنيع المحلي في مشاريع بـ٢١٨ مليون يورو



الوفاق/ شهد الاجتماع التسعون لهيئة الرقابة على قانون الاستفادة القصوى من القدرات الإنتاجية والخدمية للبلاد ودعم السلع الإيرانية، دراسة أربعة مشاريع في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات والصلب والمنسوجات، والموافقة عليها بقيمة إجمالية تقارب ٢١٨ مليون يورو.

وخلال الاجتماع، جرى بحث أربعة مشاريع في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات والصلب والمنسوجات، وتحديد مصيرها، بقيمة إجمالية تقارب ٢١٨ مليون يورو، ما يعادل ٤٦٢٠٠ مليار تومان.

وبموجب القرارات الصادرة عن الاجتماع، أُحيلت طلبات بقيمة ١٣٩ مليون يورو، أي ما يعادل ٦٤٪ من إجمالي قيمة الطلبات المطروحة، إلى المنتجين المحليين للسلع ومقدمي الخدمات داخل البلاد. كما أسفرت الدراسات الفنية والاقتصادية التي أجرتها الهيئة، والاستعانة بالأدوات الرقابية في تقييم الطلبات، عن خفض احتياجات هذه المشاريع من العملة الأجنبية بنحو ٧٠ مليون يورو.

وقال نائب رئيس تطوير الشركات القائمة على المعرفة وممثل معاونية العلوم والتكنولوجيا والإقتصاد القائم على المعرفة التابع لرئاسة الجمهورية: إن الهيئة درست ووافقت وأصدرت قرارات بشأن ١٦٦ مشروعاً، بلغت قيمتها الإجمالية نحو ٢٥ مليار يورو، مضيفاً: أن ١٥/٩ مليار يورو من إجمالي قيمة هذه المشاريع، أي ما يعادل نحو ٦٤٪، أُحيلت إلى المنتجين المحليين للسلع ومقدمي الخدمات داخل البلاد.

ويوفر قانون «الاستفادة القصوى من القدرات الإنتاجية والخدمية للبلاد ودعم السلع الإيرانية»، الذي أُقر عام ٢٠١٩، الإطار القانوني اللازم للاستفادة القصوى من الطاقات الإنتاجية والخدمية المحلية، بهدف دعم المنتجين المحليين، وتعزيز القدرات الصناعية والتكنولوجية للبلاد، وتوسيع فرص العمل، والحد من الاعتماد على الواردات.

مبادرات مالية وتجارية لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الأعضاء؛

بريكس توسع نفوذها الاقتصادي مع تجاوز تجارتها عتبة التريليون دولار



الوفاق/ أعلن نائب وزير الخارجية الروسي، أن حجم التجارة بين الدول الأعضاء في مجموعة بريكس بلغ ١/٢ تريليون دولار.

وقال سيرغي ريابكوف، خلال المنتدى الدولي لشابات بريكس: إن حجم التبادل التجاري بين دول المجموعة وصل إلى هذا المستوى، مضيفاً: قد يأتي يوم نستخدم فيه عملة أخرى عند الإشارة إلى هذا الرقم، لكن الواقع أكثر تعقيداً من أي نموذج نظري، وسنواصل المضي قدما في هذا المسار، مشدداً على أن نفوذ دول بريكس يتجاوز حجم تجارتها.

وأوضح نائب وزير الخارجية الروسي: أن هذه الأرقام لا تعكس الوزن الاقتصادي للمجموعة فحسب، بل تشير أيضاً إلى تنامي قدرة دول بريكس على الدفاع عن مصالحها وطرح حلول للقضايا الرئيسية المطروحة على جدول الأعمال الدولي، مضيفاً: أنه عقب انعقاد القمة الثامنة عشرة لمجموعة بريكس في نيودلهي خلال سبتمبر، أصدرت الدول الأعضاء بياناً أكدت فيه التزامها بتنفيذ المبادرات الاقتصادية، ومن بينها آليات مالية محصنة ضد المخاطر الخارجية، وإنشاء بنية تحتية للتسويات المالية، فضلاً عن إطلاق بورصة للحبوب.

وكان محمد صادق قنادزاده، نائب رئيس منظمة تنمية التجارة الإيرانية لشؤون الخدمات التجارية، قد أعلن في وقت سابق أن حجم التبادل التجاري بين إيران ومجموعة بريكس يبلغ ٦٠ مليار دولار سنوياً.

وتأسست مجموعة بريكس عام ٢٠١٠ بمشاركة البرازيل وروسيا والهند والصين، وذلك في مدينة يكاترينبورغ الروسية، قبل أن تنضم إليها جنوب أفريقيا بعد عام واحد. وفي وقت لاحق، انضمت الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومصر وإثيوبيا والإمارات إلى المجموعة اعتبارا من مطلع عام ٢٠٢٤. كما أُعلن عن انضمام إندونيسيا إلى المجموعة اعتباراً من مطلع عام ٢٠٢٥، فيما أعلنت بريكس عن قائمة من الدول بصفة شركاء للمجموعة.